مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٤/١٩

ثـورة يوليـو نقـلت مصـر الى عصر جديد

نجاح الثورة الاخير أن تصبح قيما فى ضمير الشعب .. و أن تتحول الى نظام و استقرار

لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع و لا معنى للقمة العيش بدون حرية سياسية

علينـا أن نعـد جسـورا للتعـاون الدولى فى كل اتجـاه مسـتفيدين من كل فرصـة فى عالمنا الجـديد

لماذا كانت هذه الوثيقة ؟ لان العالم يتغير ولان علينا أن نوائم بين العمل الوطنى و التغيرات الدولية .. ثم لانه ينبغى علينا أيضا وقـد بلغنا سـن الرشـد أن نخلص تجربتنـا من كل السـلبيات التى أعاقت حركتهـا .

وعلينا أن ندرك ـ كمعالم على طريقنا القادم أنه ـ لاجدوى للقمة العيش اذا فقد الانسان حريته السياسية ، وأن تشابك المصالح الاقتصادية هو الذى يهىء الاساس المادى للهدف الاسمى هدف الوحـدة العربية ، واننا نعيش عالما مفتوحا علينا أن نمد فيه جسور التعـاون فى اتجـاهات متعـددة بلا قيـد سوى مصـالح وطننـا .

ولا خوف على الثورة ، ذلك أن نجاح الثورة النهـائى أن تصبح مجموعة سائدة من القيم تسـتمد استقرارها من اتساعها لامال الجماهـير وليس من اجـراءات اسـتثنائية تخميـها .

اننا حين نقول باننا نواجه بعد أكتوبر مسئوليات مرحلة جديدة فى حياتنا ، فاننا يجب ان نسجل فى نفس الوقت أننا لا نبدأ من فراغ ، بل ان خلفنا تجربة غنية علينا أن نفحصها ، فنضع اليد على كل ما هو ايجابى فيها لنطوره ونضيف اليه .وعلى كل ما هو سلبى يعوق حركتنا فنتخلص منه .

ان شعبنا لا يمكن أن يكون قد خاض تجربة الهزيمة والنصر ، دون ان يستمد منها مايغيربه حياتهنحوماهو أفضل للغالبية العظمى من أبنائه ، ولكن هذا التغيير لا يجب أن يكون قفـزة فى المجهول ، ولاعودة الى الوراء ، ولا جهودا مبعثرة فىاتجاهات متعارضة ، بل ان علينا أن نعرف على وجه الدقة اين نحن والى اين نسير .

نظـرة للماضى وأخرى للمستقبل

علينا أن نحدد اهدافنا ، ونبين معالم الطريق اليها على أسس صريحة ومحددة وواضحة .

ولكى نحدد اين نحن والى اين نسير ، علينا أن نقف وقفة صريحة عند سؤال هام ، ربما كان شباب هذا الجيل بوجه خاص اكثر حاجة الى اجابة واضحة عنه ، هو : كيف ننظر الى الماضى ، وكيف ننظر الى المستقبل ؟

ان تاريخ الامم التى تتقدم هو التاريخ المتصـل الحلقـات ، وليس المقطـع الاوصـال .

والامم التى تتنكر لتاريخها ، ونضال أجيالها المتوالية ، أمم غير جديرة بتراثها ، فضلا عن أنها تضيع على نفسها الكثير من ثمار ماانجزته ، ولا تدع للاجيال الصاعدة حافزا كافيا للمضى فى الطريق ، وتحمل المسئوليات الجديدة .

على أن هذا لا يمنع من التمعن فيما حدث بنظرفناقدة فاحصة ، ولكنها نظرة النقد النزيه والتحليل الصحيح ، لا نظرة الحقد الذى يهدم ولا يبنى .

واذا كنا نحن فى مصر بالذات ، من الشعوب التى تعتز بتاريخها الطـويل الفذ ، وبتميزه بعناصر الاستمرار التى صمدت عبر القرون للمحن والتقلبات ، واستوعبت كل الصدمات ، محتفظـة بجوهرها الاصيل ، وصفاتها الحضـارية الراسخة . فنحن أولى أن تكون نظرتنا الى تاريخنا هى نظرة تقييم الايجابيات والسلبيات ، نظرة البناء لا الهـدم ، والبدءمن أرضية المكاسب السابقة التى حققها النضال الوطنى للانطلاق الى آفاق جديدة .

وبهذا المعنى ، فان ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، التى كان لى شرف النضال فى مراحل التمهيد لها ، وتحمل مخاطرة اعلان قيامها ، والمشاركة فى مسئولية المعارك التى خاضتها .. كانت وستظل من أهم الاحداث التى غيرت وجه الحياة فى مصر منذ قرون .

واذا كانت الاجيال الجديدة تأخـذ منجزات هذه الثورة وشعارها ومبادئها المستقرة مأخذ البديهيات السهلة ، فان الامر لم يكن كذلك عندما اختمرت هذه الثورة فى أرض مصر ، ومن ظروفها ، ثم انبثقت لتغير وجه الحياة فيها .. وذلك كله فى وجه مخاطر وصعاب ، اذا كانت تبدو اليوم فى عين الاجيال الصاعدة هينة ، فما ذلك الا لان جيلا سابقا قد ناضل ضـدها ، وواجـه مخـاطرها بشجاعة ، حتى دحرها ..

لقد عاشت مصر قرونا طويلة يحكمها نظامان ثابتان وان اختلفت الوجـوه والمظاهر : نظام اقطـاعى ، ونظـام استعمارى .

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ورغم الثورات والانتفاضات الوطنيـة المتوالية ، الا ان هذين النظامين بقيـا بشكل أو بآخر يحددان نوع العلاقات الاجتماعية فى مصر ، ونمط النشـاط

الاقتصادى فيهـا واى أيد بتركز فيها الثراء الناتج من عرق الشعب بأكمله ، وحظ أبنائها المحدود فى توجيه سياسة بلادهم .

وقد كان هناك على الدوام نضال وطنى حاد لم ينقطع .

ولكن مصر مع ذلك دخلت النصف الثانى من القرن العشرين وقد بدأ أن الطرق أمامها مسدودة ، فالانجليز مازالوا بعد ثمانين سنة يحتلون مصر ، والحريات السياسية شكلية ، والمشاكل الاجتماعية تتفاقم ازاء تزايد السكان وتعاظم التطلعات وعدم وجود أى تفكير فى التنمية ، والاحزاب التقليدية عاجزة عن استيعاب الافكار الجديدة . وتشكيل أى حكومة مصرية او سقوطها رهن برغبة السفير البريطانى . وكان لابد أن تهب النزعات المتطرفة من كل اتجاه ، وان تقع انقسامات خطيرة فى صفوف الشعب ، تهدد بتمزق حاد فى نسيجه الوطنى .

آفاق جديدة تفتحها ثورة يوليو

وقامت ثورة ٢٣ يوليو تكسر الحلقة المفرغة ، وتفتح آفاقا جديدة أمام العمل الوطنى .

لقد تطهرت الارض المصرية لاول مرة منذ قرون من سلطة الاجنبى .

وحكم الشعب المصرى لاول مرة منذ الفى سنة رجال من أبنائه .

وتوالت عبر السنين تلك الاجراءات التاريخية : من قانون الاصلاح الزراعى ، الى تأميم قناة السويس ، الى انشاء القطاع العام ، ووضع برامج التنمية ، واقامة المصانع بالمئات ، واقامة الدولة الاشتراكية التى تتلاءم مع تراثنا وظروفنا وواقعنا ، والتى هى فى جوهرها تلك الدولة التى تعتبر نفسها مسئولة عن كل أبنائها ، الضعيف منهم قبل القوى ، مسئولة عن منحه فرصة متكافئة ، وتأمين حقه فى العمل ، وتوفير الخدمات اللازمة له ، وتحصينه بمظلة من التأمينات العلاجية والضمانات الاجتماعية ، لن نتوقف عن الاتساع حتى تشمل كل المواطنين .

ان ما يراه المواطن الان حقا طبيعيا له يطالب به الدولة فى شتى المجالات من التعليم الى فرصة العمل الى تحسين الخدمات ، لم يكن له من قبل وجود ، ولم يكن يدخل فى فكر السلطة أو يرد بين مسئولياتها .

ان ما يراه المواطن اليوم من هذا العدد الضخم من الخبراء والفنيين والعمال الصناعيين والمديرين ، ومئات المصانع التى تنتج آلاف السلع ، ومن برامج متوالية للتنمية ، لم يكن له وجود ، ولم يكن يدخل فى فكر السلطة أو يرد بين مسئولياتها .

واذا كنا نجد اليوم أن مطالب الشعب وتطلعاته تتزايد ، وأن شعوره ينمو بضرورة محاسبة القطاع العام والمرافق العامة والخدمات بشتى أنواعها ، فما ذلك الا لان الدولة منذ الثورة والتحولات الاجتماعية التى ادخلتها ، قد وضعت نفسها فى هذا الموضع الجديد الذى صارت فيه مسئولة ، باسم المجتمع . وهذا عنصر من اهم عناصر التحول الذى حدث . ومن يضع نفسه فى موضع المسئولية عليه أن يعرف أنه يضع نفسه بذلك أيضا فى موضع النقد .

لقد نقلت ثورة ٢٣ يوليو بلادنا من عصر الى عصر ، وغيرت خريطة مصر الاجتماعية تغييرا عميقا وحاسما ، وأوجدت قوى اجتماعية هامة لم تكن موجودة من قبل أو كان وجودها هامشيا باهتا غير محسوس .

وكان طبيعيا أن يقترن هذا بتعاظم تطلعات الشعب بشتى فئاته ، بعد أن خرج من الركود الى الحركة ومن العزلة الى المشاركة ، ولكن هذا بعض ثمن التقدم ، ومن نتائجه التى علينا أن نواجهها ونتحمل مسئولياتها الجديدة . ومن يضع نفسه وفكره فى اطار الماضى ،

يفقد الصلة بصورة الحاضر الاجتماعي الجديد لمصر ، ولا يصبح بالتالى قادرا على الاسهام فى تفهم المستقبل .

لقد كان علينا أن نواجه عدة ثورات معا ، هبت على كل البلاد النامية دفعة واحدة ، ولم تأت واحدة بعد أخرى عبر حقبة زمنية طويلة كما حدث فى البلاد التى سبقتنا الى التقدم : ثورة الاستقلال الوطنى وثورة العدل الاجتماعى . ثورة التحول من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى . ثورة العلم والتكنولوجيا ثورة وسائل الاتصال والمعرفة الحديثة التى جعلت كل مواطن مهماكان موقعه من الدنيا يشعر أن من حقه أن ينال قسطا من ثمار التقدم الانسانى ولو كان فى بلاد بعيدة .

كان على ثورتنا أن تواجه هذا كله ، وأن تندفع بالمجتمع الى الامام ، دون أن تعرضه للتمزقات الدموية التى تعرضت لها بلاد كثيرة وهى تحاول عبور هذه المرحلة .

ونستطيع أن نقول ان ثورة ٢٣ يوليو قدحققت خلال هذا كله الكثير من الاهداف ، بالقليل من الخسائر . وفى اطار القارات الثلاث التى ننتمى اليها ، مازالت انجازاتنا تأتى فى المقدمة .

نجاح الثورة بتحقيق الاستقرار

على انه من المهم جدا فى تقديرى - ونحن بصدد تحديد اين نحن الان والى أين نسير - ان اسجل أن نجاح الثورة النهائى - اى ثورة - هو حين تتحول الى نظام واستقرار .

ان من طبيعة الثورات ، وهى تمارس عملية تغيير حادة وضرورية فى المجتمع أن تقترن بالكثير من الاجراءات الاستثنائية التى لا مفر منها ، ذلك ان الثورة حدث لا يقع كل يوم ولا كل جيل ، انه حدث استثنائى يصبح حتميا حين تتوافر اسبابه وتتراكم دوافعه ، وتسد كل وسائل التغيير الاخرى فى وجه الجماهير ، وهو بالتالى حدث يتعامل مع مختلف المصالح والاراء والخلفيات والارتباطات ، ويتم عبر غبار كثيف حيث يدور الهدم والبناء والتنقيب والاصلاح .

ولكن الثورة مهما حققت من نجاحات فان النجاح الاخير لها هو وصولها الى تحقيق اهدافها . هو أن ينقشع الغبار عن صورة البناء الجديد . هو حين يشعر الشعب أن مؤسساتها قد اتضحت معالمها ، وان قوانينها العامة قد تبلورت وان مبادئها الاساسية صارت جزءا من ضمير الشعب . وان العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة قد أخذت طريقها الى الاستقرار .

بهذا تصل الثورة الى بر الامان . انها ساعتئذ تصبح نظاما للحياة ، ومجموعة سائدة من القيم والمبادىء ، تستمد استقرارها من هندستها الداخلية وتناسقها الذاتى واتساعها لامال الجماهير وحركتها . وليس من اجراءات استثنائية تحميها .

وليس معنى ذلك أنه قد تم حل كل مشاكل الجماهير والوفاء بكل متطلباتها ، فان متطلبات كل مجتمع ومشاكله تتطور من يوم ليوم الى غير ما حد ، وتحتاج الى نشاط مستمر لمواجهتها ، **ولكن معناه اننا قد عرفنا معالم الطريق ، وأرسينا المنطلقات التى منها نتحرك لمواجهة هذه المشاكل والمتطلبات .**

وليس معنى ذلك أيضا أننا قد وضعنا اطارات جامدة غير قابلة للتطوير ، أن هذا ضد قوانين الحياة . وسوف يظل لكل منا فكره ازاء الظروف المتغيرة ، واجتهاده فيها ، ولكن النقاش والتفاعل والوصول الى القرارات ، صارت له قنواته المعروفة المستقرة . وحتى تغيير القوانين صارت له وسائله الدستورية المحددة ، كما يحدث فى كل المجتمعات .

وهنا اقول أيضا أن حركة التصحيح

كانت تستمد ينابيعها من هذا الاحساس بوصول الثورة الى مرحلة النظام والاستقرار ، ولذلك كان جوهرها : تراجع الاجراءات الاستثنائية بشتى صورها ، واستقرار القوانين والنظم والمؤسسات والعلاقات في اطارات واضحة المعالم معروفة مسبقا للمواطن ، يمارس من خلالها نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من أجل تحقيق ذاته وتطوير حياته باستمرار .

واذا أردت بعد هذه الاجابة عن سؤال : اين نحن ، أن أجيب على الشق الثاني وهو : الى أين نسير ، لقلت انه يجب علينا أن نتحرك في اتجاهين :

■ **الاول : تخليص تجربتنا الوطنية من كل السلبيات التي شابتها أو عاقت حركتها .**

■ **والثاني : ان نوائم بين حركة العمل الوطني وبين الظروف الجديدة التي نعيشها ويعيشها العالم من حولنا .**

نظرة نقد أمينة وبناءة

أما عن الاتجاه الاول ، فيهمني بادىء ذي بدء ان اكرر ما قلته مرات عدة من انني شريك في المسئولية عن كل ما وقع في مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الان ، ومن موقع المسئولية هذا أمارس النقد الذاتي للتجربة ، وأمارسه بكل اطمئنان لايماني العميق بأن محصلة التجربة ايجابية تماما وثقتي بأن نظامنا الوطني التقدمي قد رسخت قدماه واستقر في وجدان الشعب بحيث لا يمكن أن ينال من اساسه النقد البنيه ، **بل أن مثل هذا النقد** يكسبه قوة وحيوية ويجعله اكثر قدرة على التصدي للمهام العظيمة التي تنتظر شعبنا والتي تتطلع لها الجماهير العريضة . وفي هذا الصدد لا اتردد في القول بأن منجزاتنا الكبيرة كانت تنسحب عليها في كثير من الاحيان سحابة قاتمة نتيجة لفقدان سيادة القانون ولقصور الديمقراطية السياسية . ولقد قال الميثاق « **ان الديمقراطية هي الحرية السياسية ، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ، انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب** » .

واذا كانت الثورة قد أنجزت الكثير في مجال الحرية الاجتماعية ،فاننا بكل أمانة لابد أن نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذي يريده الشعب . بل لقد فرضت الاجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير وتعددت القيود والاجراءات ، بل وصل الامر الى حد صرف اجراءات التحول الاجتماعي عن هدفها الانساني الاصيل واستغلالها لارضاء احقاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة .

وبدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة ، ومن امن الدولة تارة أخرى ، أغلقت كثير من الابواب ، وسدت مسالك كان يجب أن تفتح أمام العمل الوطني . **ان من حق كل مواطن ان يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه وغده المشروع . الاصل في كل مواطن افتراض أمانته ما لم يثبت القضاء تطبيقا للقانون ، انه اخطأ في حق غيره أو في حق المجتمع .**

الحرية السياسية ضرورة حياة

ان شعبنا بالغ رشيد لا يحتاج لوصاية احد . ومن هنا كان عملي الدءوب على تصفية مراكز القوى ، وعلى تحقيق سيادة القانون ، واقامة دولة المؤسسات ، وتأمين المواطن على يومه وغده اننى اؤمن بأنه لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع الذي يضطر الى بيع صوته في الانتخابات ، **ولكنني اؤمن**

أيضا بانه لا جدوى للقمة العيش اذا فقد الانسان اهم ما يميزه وهو الحرية السياسية .

واليوم وبعد انتصار اكتوبر ، وتأكيد وحدة الصف الوطنى ،وارتفاع المواطنين الى مستوى المسئولية ، لابد من أن نؤكد معنى الحرية السياسية جنبا الى جنب مع الحرية الاجتماعية .

ولهذا اتخذت قرارى برفع الرقابة عن الصحف ، ونحن لا نخشى الخلاف فى الرأي ولاالنقاش الحر ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العامل مادام كل ذلك يدور فى الاطارات المشروعة التى ارتضيها ولايستهدف غير مصلحة مصر وخير شعبها . اننا نقدم فى جراة على تصفية القيود على الحرية من مواقع الثقة بالجماهير وبوعيها الوطنى الممتاز ، ونريد أن نخلص المجتمع من كل المظاهر التى تعبر عن الريبة فى المواطن أو تنال من انسانيته أو كرامته أو التى تجعل مصر تنغلق على نفسها على خلاف طبيعتها .

ولكن ، ليكن واضحا اننا نبنى ولا نهدم ، نصحح ولا نحطم ، نطور وندعم كل ما هو ايجابى بقدر ما نصفى ما هو سلبى ، نكشف الاخطاء فى غير مغالاة، ونرفض كل محاولة لتركيز الاضواء كلها على الجوانب السلبية حتى نختفى من الصورة كل الجوانب المشرقة .

ان من حق شبابنا بالذات أن يدرك هذا التقييم الموضوعى للتجربة ليعرف بالدقة ماذا حقق جيلنا ، وماذا كان مقدار جهده ،وما تعرض له العمل الوطنى من نواقص ليتخذ عن اقتناع مكانه الطليعى فى حركة العمل الوطنى بدل أن تمزقه التيارات التى تحاول أن تنكر التجربة جملة وتفصيلا .

أما من الاتجاه الثانى وهو أن نوائم بين حركة العمل الوطنى وبين الظروف الجديدة التى نعيشها ويعيشها العالم من حولنا ، فاننى أود أن أقول ان أسلوب العمل الوطنى يجب أن يتغير بتغير الظروف التى يواجهها فى ظل التمسك بالمبادىء الجوهرية التى ارتضاها الشعب . ونحن فى ١٩٧٤ علينا أن نأخذ معين الاعتبار تغيرات كثيرة شهدها واقعنا المحلى ومنطقتنا العربية والعالم كله . واذا كان منهاجنا الاساسى هو حرية الارادة الوطنية فى اتخاذ القرار وفى صياغة المستقبل ، فان الممارسة الفعالة لهذه الحرية تقتضى حسابا دقيقا لكل ما يحيط بنا من ظروف لنقرر لانفسنا ما هو خليق فعلا بتحقيق أهدافنا فى البناء والتقدم . وفى تقديرى أن نقطة البدء هنا هى ما تغير فى مصر ، فنحن لم نعد نتلقى سلبيا نتائج متغيرات خارجية ، بل فتح أكتوبر المظيم عهدا جديدا من شأنه أن يمكن مصر من أن تؤثر بدورها فى حركة التطور بالمنطقة ، بل وبالتعاون مع اخوتنا من البلاد العربية أن تؤثر فى السياسة العالمية .

موقعنا من العالم وتغيراته الجديدة

اننا يجب الا ننسى لحظة واحدة أن مصر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية لها وزنها وبعمل حسابها .

ان مصر تتمتع بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى مستقر قد صقلته التجارب ، واثبت قدرته على مواجهة الاحداث ، كما أثبت قدرته على الفهم العميق لحقائق العصر وتطلعات البشرية نحو السلام والرخاء والتعاون .

ومصر بما أنجزته حتى الان من تنمية ،وما يتمكن أن تنجزه باذن الله فى السنوات القليلة القادمة، وبكل امكانياتها البشرية ، وبموقعها الجغرافى وتقدمها الحضارى تعتبر قطبا اقتصاديا رئيسيا فى افريقيا والشرق الاوسط .

والقوات المسلحة المصرية بما اكتسبته من خبرة وما خاضته من تجارب وما وصلت اليه من مستوى ، أصبحت كفيلة

بحماية أهداف العمل الوطني وردع كل معتد . ولكل ذلك فان علينا أن ننقض كل مقذالخوف وأننتعامل مع العالم أجمع في ثقة بالنفس واطمئنان الى قدرتنا على الحفاظ على استقلالنا السياسي والاقتصادي وما ارتضيناه لانفسنا من نظام اجتماعي من خلال أوسع أشكال التعارف مع كل من يبدي الرغبة في التعاون معنا .

اننا نمد يد التعاون من مركز القوة وليس من مركز الضعف ، من موقع الثقة لا من موقع الخوف .

ان كل النوايا الطيبة التي كنا نبديها قبل أكتوبر ظلت ذات أثر محدود . أما اليوم . وقد أثبتت مصر ما هي قادرة عليه ، فان الصورة تتغير وعلينا أن نأخذ هذا التغير في الحسبان .

ثم ان واقع الوطن العربي قد تغير . فقد نجح العرب لاول مرة في الالتقاء الفعال على أعمال محددة رغم أية خلافات سياسية او اجتماعية ، وتاكد للعرب من خلال المعركة قيمة ما لديهم من مصادر ثروة طبيعية ، لا من حيث انها تتحول الى أموال ، ولكن من حيث انها سلاح أساسي في التفاوض مع كل الاطراف ، ومن حيث انها تسهل الاصراع بعملية التقدم العربي الشامل .

لقد أصبحت ثروات العرب الطبيعية مصدر قوة لهم بعد أن كانت سببا للطمع فيهم ، ونضجت في الوقت نفسه فكرة القومية العربية فخرجت من اطار الشعارات الحماسية التي يختلف الناس حولها أكثر مما يتفقون لتتجه نحو الاجراءات العملية الممكنة رغم الاختلاف في مسائل اخرى كثيرة . ومصر وهي القلب من الوطن العربي ، عليها أن تتولى مسئولياتها في صون هذا الاتجاه البناء ودعمه وتطويره ولاسيما في مجال التعاون الاقتصادي .

ان الوحدة السياسية كهدف أخير لم تفقد أهميتها ، ولكن ربما كان أهم ما يجب أن ندركه اليوم هو أن الطريق اليها قد يكون طويلا ، وانما علينا أن نسير فيه وألا نضيع فرصة للتعاون الا استثمرناها ، وأن نستفيد من تجربة الامم من أن تشابك المصالح الاقتصادية هو الاساس المادي لكل وحدة سياسية ناجحة ، والامر المؤكد والذي يجب أن يتحقق هو أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يثمر ويتعاظم رغم اختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، وأن رفض هذا التعاون باسم القفز الى « الهدف الاسمى » لا يفعل أكثر من تعميق النجزئة ..

العالم الثالث وأفريقيا

ونحن نعيش من ناحية ثالثة هبة لدول العالم الثالث التي تريد أن تاخذ مكانها تحت الشمس ، وهي التي تضم اكثر من ثلثي البشرية . واذا كانت السنينات من هذا القرن - على اثر باندونج - حقبة الاستقلال السياسي بحيث لم يبق للاستعمار الا بعض الجيوب التي تناضل شعوبها من أجل التحرر ، فان السبعينات هي حقبة محاولة تعميق الاستقلال السياسي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والبحث عن سبل التعاون الوثيق بين الدول التي تواجه جميعا مشكلات التنمية المعقدة والتي تعلم اليوم ان حل تلك المشكلات يقتضي الجهدوالعرق كما يستلزم التازر في مواجهة الاغنياء الاقوياء في هذا العالم . ان الدول النامية أخذت بعد حرب أكتوبر تحس بانها تملك عناصر قوة تتمثل في مواردها من المواد الاولية وأن صوتها في المجتمع الدولي يجب أن يسمع ، وأن مصيرها يجب أن يتحدد بمعرفتها وليس بقرارات تؤخذ في غيبتها ، وأول ما يعنينا في حركة العالم النامي هو حركة الدول الافريقية الشقيقة . فنحن ننتمي لهذه القارة ، ومصر ناضلت من أجل تضامن دولها وشاركت في تاسيس منظمة الوحدة

الافريقية ، والدول الافريقية الاعضاء فى جامعة الدول العربية تضم أكثر من ثلث سكان افريقيا • فالروابط متعددة ، والمصالح مشتركة ••

ومصر لن تنسى وقفة افريقيا الى جوارها ، وهى لابد أن تستجيب لمد التعاون التى تمدها شعوب افريقيا وأن تأخذ مكانها الطبيعى بينها ••

ومجموعة دول عدم الانحياز التى كانت مصر من مؤسسيها تقوم أساسا على دول العالم الثالث ، وهى فى مجموعها قد بذلت لنا التاييد ، ونحن نستمد قوة من حركتها ونشارك فى آمالها التى تتمثل فى تحقيق تنمية سريعة وشروط عادلة فى التعامل مع الدول الغنية ، وكلمة مسموعة فى الشئون الدولية . وقد وفقنا الله الى جمع كلمة الدول الاسلامية ـ وكلها من دول العالم الثالث ـ فى مؤتمر لاهور حول مساندة القضية العربية وتنمية التعاون فيما بينها ، ومعنى هذا كله أننا ننتمى الى مجموعات كبرى من دول العالم تمثل أغلبية البشرية وتشاركنا آمالنا و نجد فيها عضدا لنا ، وعلينا أن نتعاون معها •

خطوط للتعاون فى اتجاهات متعددة

وأخيرا فان حركة المجتمع الدولى قد خرجت من جو الحرب الباردة وما فرضته من حدود وقيود ، وبدأت العلاقات الدولية مرحلة اعادة تشكيل كاملة • فأوروبا الغربية تحاول توحيد كلمتها لتكون قوة اقتصادية وسياسية تعوض ما فقدته دولها منفردة من نفوذ كدول كبرى ، واليابان بعد نجاحها الاقتصادى الضخم تدخل حلبة السياسة الدولية • ودول أوروبا شرقيها وغربيها تعمل على تصفية ما بينها من خلافات وتمهد لمؤتمر يجمعها جميعا ويضع أسس اتفاق للامن الاوروبى • والصين قد خرجت من العزلة التى فرضت عليها وأخذت وضعها كاحدى الدول الخمس الكبرى فى مجلس الامن • والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة قد أعلنا استبدال سياسة المفاوضة بسياسة المواجهة ، ولم يقتصر الامر بينهما على نبذ أساليب الحرب الباردة . وانما امتد الى تنسيق التعاون السياسى والاقتصادى والاتفاق على حلول مشتركة لاهم القضايا الدولية ••

وعلينا أن نحدد موقعنا من صورة هذه العلاقات الدولية الجديدة •

وليكن واضحا تماما أن أكبر خطر يدهم دولة فى مثل هذه الظروف هو الدخول فى مناطق النفوذ . وبالعكس فان دولة مثل مصر بوسعها اليوم أن تمد خطوط التعاون الدولى فى اتجاهات متعددة وأن تستفيد من كل الفرص التى يتيحها الوضع العالمى الجديد مدركين أن قوتنا الذاتية وروابطنا العربية وعلاقاتنا الافريقية وانتماءنا لحركة عدم الانحياز أسلحة أساسية فى أيدينا لنرعى مصالحنا وندافع عن حقوقنا ونحول دون أن يتم أى اتفاق على حسابنا .

القضية اذن بالنسبة لنا هى تطوير العمل الوطنى ليتخلص من السلبيات وليستفيد من المتغيرات .

ومن هنا كانت الحاجة الى هذه الوثيقة التى تحدد معالم الطريق •

لقد أرجف الذين زعموا أننا نريد أن نلغى الميثاق أوأن نعدل عن اشتراكيتنا •

ان وثائق الثورة لا تنسخ بعضها ولكنها تكمل بعضها البعض ، لقد قلت فى خطابى فى ٢٨ سبتمبر الماضى : اننى أومن بالاشتراكية وبانها الحل الوحيد لمشكلة التقدم • ومبادىء الميثاق الاساسية قد استقرت فى دستورنا الدائم ولا يملك أحد تعديل الدستور الا باجراءات طويلة وبعد استفتاء شعبى •

ان المادة الاولى من الدستور تعلن أن : « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والمادة الرابعة تعود فتؤكد أن « الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » .

■ والمادة ٢٦ : تنص على حقوق العمال فى الادارة والارباح .

■ والمادة ٣٧ : تحمى اجراءات الاصلاح الزراعى .

■ والمادة ٣٠ تنص على دعم القطاع العام وعلى أنه « يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وبعد ، فاننا نرفض دعاوى الجمود باسم التمسك بالمبادىء . فنحن الذين صنعنا مبادئنا ونحن القادرون على تطبيقها التطبيق المناسب للظروف الجديدة ، ولكننا نرفض بنفس القوة الدعوة الى التخلى عن المبادىء التى ارتضاها شعبنا بحجة تغير الظروف . فالمبادىء الاساسية لا تتغير بتغير الظروف والا لما كانت ترقى لمستوى المبادىء ، وانما الذى يجب أن يتغير هو التطبيق وهذا ما نحن بصدده .